المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج

زهير صيفي

قسم علوم الأرض جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر

الملخص:

يشكل القطاع الفلاحي أولوية في السياسات الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال ويبرز ذلك من خلال التشريعات والنصوص القانونية وتغيير الملكية العقارية التي مر بها هذا القطاع، ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي سنة ١٩٦٢ إلى غاية مرحلة التسعينات بظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فسنحاول في هذه الدراسة التعرف على دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في التنمية المحلية على مستوى ولاية البرج

الكلمات المفتاحية: تنمية محلية– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية– موارد محلية - تشغيل– إنتاج

Received on: 9/11/2014 **Accepted for publication on:** 19/112014

Referees: Prof. Mohamed J. Rashid Prof. Samia A. Hilal

مقدمة:

تحتل الزراعة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، فهي تعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة، وعليه فإن المحافظة على قطاع الزراعة في الدول النامية وعلى الموارد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمرا ضروريا، خصوصا إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار لمحاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار، سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية كمنظمة التجارة العالمية وما إلى ذلك من تنظيمات وتجمعات عديدة سواء كانت جمهورية، إقليمية أو دولية، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي(غربي، ٢٠٠٨م)، حيث مر القطاع الفلاحي في الجزائر بتغيرات جذرية منذ الاستقلال إلى المرحلة الحالية ترتب عنه تطور غير متجانس حسب المناطق الجغرافية، مما ادى إلى بروز فوارق واضحة من حيث الكم والكيف على مستوى الإنتاج الزراعي هذه الوضعية كانت تخضع إلى عدة عوامل منها التاريخية والطبيعية والاقتصادية، فالعامل التاريخي والمتمثل في السياسات المتعاقبة على هذا القطاع بداية من مرحلة التسيير الذاتي حتى التجديد الريفي، والعامل الاقتصادي يتمثل في الطلب المتزايد على هذه المنتوجات والذي جاء تبعا للنمو الديموغرافي والنزوح الريفي، إضافة للظروف الطبيعية المتمثلة في العوائق المعروفة ونوعية الأراضي وتذبذب التساقط لا سيما في المحاصيل الكبرى (فرحات،٢٠٠٩م)، وعلى الرغم من تشابه الأهداف للبرامج المطبقة منذ الاستقلال إلا أنه توجد سلبيات وإيجابيات كل مرحلة ابتداء من سنة ١٩٦٢م، حتى فترة التسعينات وبروز التوجه الجديد للدولة نحو اقتصاد السوق الذي جعل هذه الأخيرة تفكر في إعادة بعث القطاع الفلاحي وإيجاد تنمية متوازنة للعالم الريفي، وهذا المسعى تم وضع برنامج يمتد من سنة ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٥م، اطلق عليه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(P.N.D.A)، فسنحاول في هذه الدراسة التعرف على هذا المخطط ومدى مساهمته في التنمية المحلية في ولاية البرج في الجزائر

إشكالية البحث:

رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة الجزائرية من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتأهيله ضمن سياسة تهدف إلى تكثيف الانتاج الزراعي والمساهمة في الدخل القومي وتنمية المجال المحلي، لكن المتتبع لشؤون هذا القطاع يدرك الخلل الواضح في تسييره لغياب سياسة فلاحية في مستوى الطلب التي أغفلت دمج بعض المفاهيم المرتبطة بخصوصية القطاع الفلاحي الجزائري، هذه السياسة أدت إلى تراجع دور هذا القطاع وبروز مؤشرات سلبية اجتماعية واقتصادية مثل الهجرة و تراجع دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، وفي الفترة(٢٠٠٠م-٢٠٠٥م) تم تأسيس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وعصرنته، ومن هذا المنطلق هل استطاع هذا الأخير المساهمة في تطوير الفلاحة الجزائرية والتنمية المحلية على مستوى ولاية البرج؟

أسئلة الدراسة:

- ماهي الإمكانات الطبيعية والمؤهلات البشرية التي تتمتع بها ولاية البرج
- ماهي أهداف ومحاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
- ما هي وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
- هل فعلا ساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في التنمية المحلية لولاية البرج

أهداف البحث:

الهدف من الدراسة التعرف على مدى مساهمة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية ومدى فعالة هذا المخطط على القطاع الفلاحي، باعتبار أن التنمية المحلية حصيلة مشاركة كل القطاعات من اقتصاد وتنمية بشرية وبيئة... الخ

فرضيات الدراسة:

- ولاية البرج لا تحتوي على مقومات طبيعية وبشرية للنهوض بالقطاع الفلاحي والمساهمة في التنمية المحلية
- غياب إطار قانوني وتقني وتدعيم مالي ادى إلى فشل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية الرج
- لم يساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في النهوض بالقطاع الفلاحي ومن ثم بالتنمية المحلية
- ساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ولو بشكل جزئي في تطوير القطاع الفلاحي في منطقة البرج

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من حيث التعرف على إمكانيات ولاية البرج طبيعيا وبشريا ثم تحليل برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مستوى منطقة الدراسة وبهذا قسمت الدراسة إلى عناصر أساسية أولا: التعرف على التنمية المحلية وأهدافها، ثانيا: دراسة طبيعية وبشرية لولاية البرج وثالثا: تحليل برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مستوى منطقة الدراسة وفي الأخير خاتمة شملت اهم الاستنتاجات حول تطبيق هذا المخطط في المنطقة مع جملة من التوصيات

حدود الدراسة:

- **الحدود النظرية:** يعتبر موضوع التنمية الفلاحية من المواضيع المهمة التي يمكن دراسته من جوانب مختلفة وفي دراستنا حاولنا التركيز على دورها في التنمية المحلية
- **الحدود المكانية:** الدراسة الميدانية حول ولاية برج بوعريريج في الشرق الجزائري
- **الحدود الزمانية:** المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٥م

الدراسات السابقة:

- رسالة ماجستير بعنوان تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(٢٠٠٠م-٢٠٠٥م)، في ولاية قسنطينة، من إعداد الباحثة سلطانة كتفي، ٢٠٠٦م، جامعة قسنطينة، وكان الهدف من هذه الدراسة تقييم نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحة على مستوى ولاية قسنطينة
- رسالة ماجستير بعنوان إنتاج الحليب في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بولاية قسنطينة بين تحقيق الاكتفاء الذاتي وواقع التبعية الاقتصادية، من إعداد الباحث فرحات توفيق، ٢٠٠٩م، جامعة قسنطينة، وكان الهدف من هذه الدراسة تقييم إنتاج الحليب ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
- دراسة باللغة الفرنسية تحت عنوان Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmeter de la mitidja oust algérie من طرف مجموعة من الباحثين (حديبي وأخرون)، من المعهد الوطني للفلاحة ٢٠٠٨م، وكان الهدف من الدراسة تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في منطقة المتيجة

أولا: التنمية المحلية:

١-١- مفهوم التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والجهود الشعبية لا تقل أهمية عن

الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة من جميع نواحيها"(بن الطاهر، ٢٠١٢م)، ومن بين تعاريف التنمية المحلية " هي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد، من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية على أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا (التابعي،١٩٩٣م)، وحسب هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية المحلية هي "مجموع العمليات التي يمكن بها توحيد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية (طلعت محمود،٢٠٠٣م) ومن خلال التعاريف السابقة فإن التنمية المحلية عبارة عن أسلوب عمل جماعي، لإحداث تغيير هذا التغيير يكون إيجابي يشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفق منهجية عمل هدفها النهوض بالمجتمع والرقي به إلى صف الدول المتقدمة والرفع من المستوى المعيشي للمواطن، هذا العمل الجماعي تتحد فيه الجهود الحكومية و الأهلية ولا يمكن للجهود الحكومية أن تقوم وحدها بكل متطلبات التنمية وعملياتها، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطة حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبيها السياسي والاجتماعي.

١-٢- أهداف التنمية المحلية:

أما من حيث الأهداف المرجوة منها فإن التنمية المحلية تهدف إلى: (بن الطاهر ،٢٠١٢م)

- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها فمنطلق التنمية المحلية، إذن هو مبدأ البناء من أسفل بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية، نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع، لأن التنمية هي عملية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع تتكامل فيها كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية بمعنى أنها تشمل كل القطاعات، وهي مفهوم كلي وشامل يتضمن تثمين الإمكانيات الذاتية المتوفرة للاقتصاد الوطني وتعتمد على نوعية الإنسان لأنه أساس التغيير والتنظيم والتحكم في الوسائل المتاحة

ثانيا: الامكانات الطبيعية والمؤهلات البشرية لولاية برج بوعريريج:

١-١- الموقع الإداري والجغرافي:

تأسست ولاية البرج في ٠٤ فبراير ١٩٨٤، تتربع على مساحة تقدر بـــ ٣٩٢.٢٥٢ هكتار تتكون إداريا من مركز الولاية و هي برج بوعريريج و ١١دائرة و ٢٣ بلدية، تقع في الشرق الجزائري و في الجانب الغربي منه، وتمثل ٦٠٠/١ من مساحة التراب الوطني ، يحدها شرقا ولاية سطيف (خريطة رقم ٠١)، ومن الجنوب ولاية المسيلة، شمالا ولاية بجاية و من الغرب البويرة و جغرافيا تقع ولاية البرج مابين دائرتي عرض٣٥°و ٣٧°درجة شمالا ، وخطي طول٤و٥ درجات شرقا على خط غرينتش ، تنتمي إلى إقليم السهول العليا الشرقية (الخريطة رقم ٢) محاطة من الشمال بسلسلة الأطلس التلي (جبال البيبان) و من الجنوب بجبال المعاضيد ومن ناحية الشرق بسهول سطيف.

١-٢- الإمكانات الطبيعية:

أ- **التضاريس:** تنوع في التوزيع مع سيطرة مجال السهول

حسب معطيات الجدول رقم (٠١) و الخريطة رقم (٠٣)، نجد أربع وحدات طبيعية تغطي مجال الولاية و هي السهول، الجبال، أقدام الجبال والسهوب، تختلف فيما بينها في المساحة و التوزيع، ففي المرتبة الأولى، نجد السهول التي تغطي ٥٠% من مساحة الولاية بمقدار ١٩٦١٢٦ هكتار، تكون رواقا يمتد من الشرق حتى الغرب بحيث يحتل وسط الولاية، بينما نجد في المرتبة الثانية أقدام الجبال التي تشكل مساحة لا بأس بها ١٠١.٩٨٥ هـ بنسبة ٢٦% من إجمالي مساحة الولاية، ذات ارتفاع يقدر مابين(٦٠٠-٩٠٠م) ، تنتشر في الجهة الشمالية لسلسلة البيبان و في الجهة الجنوبية لسلسلة المعاضيد، ثم المنطقة الجبلية التي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة ٢١% من مجال الولاية و بمساحة تقدر بـ٨٢.٣٧٣ هـ حيث نجد أعلى قمة تصل إلى ١٨٨٥م بجبل الثلج (بلدية تاغلايت) وهذه السلاسل الجبلية هي نوعين، سلسلة جبال البيبان في المنطقة الشمالية، تمتد من الشمال الشرقي حتى الجنوب الغربي و سلسلة جبال المعاضيد، تقع في الجهة الجنوبية للولاية، و في المرتبة الأخيرة منطقة السهوب تقع في الجهة الغربية للولاية ذات انتشار قليل تشكل نسبة ٣ % أي بمساحة ١١.٧٦٨هـ من إجمالي مساحة الولاية.

جدول رقم (١): " توزيع تضاريس ولاية البرج "

التضاريس	المساحة (هـ)	النسبة %	التوزيع الجغرافي
السهول	١٩٦.١٢٦	٥٠	سلسلة البيبان من الغرب حتى عين زادة في الشرق وفي الجنوب و الشمال تحدها سلسلة المعاضيد و جبال ثنية النصر
أقدام الجبال	١٠١.٩٨٥	٢٦	الجهة الشمالية لجبال البيبان و الجهة الجنوبية لجبال المعاضيد
الجبال	٨٢.٣٧٣	٢١	سلسلة جبال البيبان في الشمال، المعاضيد الجهة الجنوبية الشرقية
السهوب	١١.٧٦٨	٣	الجهة الجنوبية الغربية
المجموع	٣٩٢.٢٥٢	١٠٠	/

المصدر: مديرية التجهيز والتهيئة العمرانية لولاية البرج٢٠٠٤

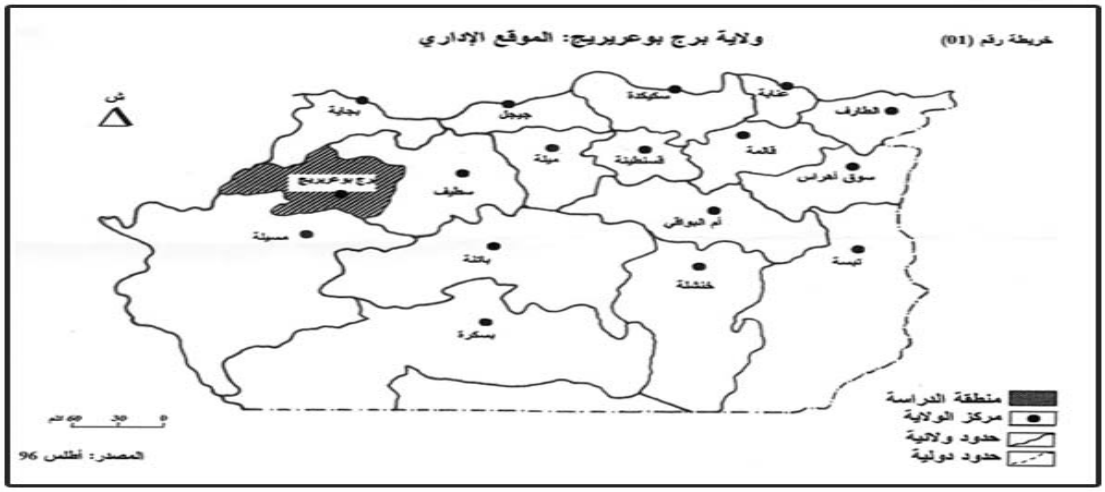

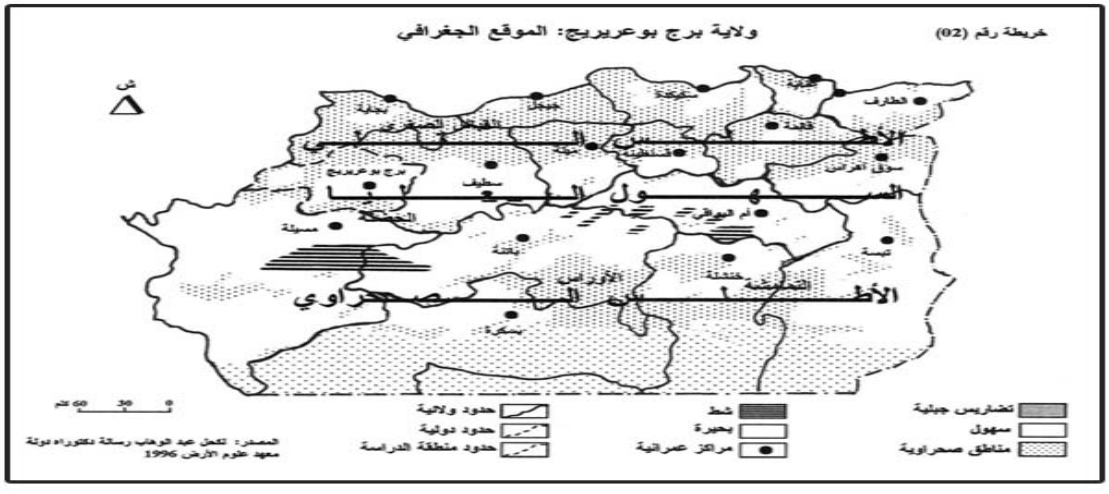

ب- المناخ: انتشار واسع للمناخ الشبه الرطب ذو الشتاء الدافئ

يتميز مناخ المنطقة بالتنوع حيث نجد أربعة نطاقات مناخية، المناخ الشبه رطب ذو شتاء بارد ينحصر تواجده في المنطقة الجنوبية على مستوى المرتفعات الجبلية ، تتراوح كمية تساقط الأمطار ما بين (٥٠٠-٨٠٠ ملم) ، يتميز بالرطوبة و شتاء بارد قليل الانتشار في الولاية، والمناخ الشبه رطب ذو شتاء دافئ ينتشر في المنطقة الشمالية التي توافق سلسلة جبال البيبان كمية تساقط الأمطار ما بين (٤٠٠-٦٠٠ ملم) ، يتميز بالرطوبة و شتاء دافئ، المناخ الشبه الجاف ذو شتاء دافئ ذو انتشار واسع أغلب مجال الولاية خاصة الناحية الغربية ، يتراوح تساقط الأمطار ما بين (٣٠٠-٨٠٠ ملم)، تتميز بمناخ شبه جاف و شتاء دافئ، وأخيرا المناخ النصف جاف ذو شتاء دافئ ينحصر تواجده في المنطقة الجنوبية، قليل الانتشار مقارنة مع النطاقات الأخرى ، يتميز بشتاء دافئ، وكمية تساقط الأمطار ما بين (٣٠٠-٤٠٠ ملم).

ج- الشبكة الهيدروغرافية: هامة لكنها غير مجندة

تحتوي منطقة الدراسة على موارد مائية هامة منها الموارد المائية السطحية، والتي تتمثل أساسا في بعض الأودية الرئيسية مثل واد لقصب في الجنوب الذي يمول سد لقصب بالإضافة إلى بعض الأودية الأخرى مثل واد الجعافرة في الشمال و واد ثنية النصر في الغرب، كما تحتوي المنطقة على سد كبير و هو سد عين زادة و ثلاث سدود ترابية ، سد عين زادة الذي تصل طاقته إلى ١٢٥ مليون م^3 الموارد المائية الباطنية وتتمثل في ستة ينابيع منها ثلاثة ينابيع حارة و هي، منبع الحمادية طاقته ١٠ل/ث، منبع راس الواد طاقته ١٧ ل/ث ،منبع اليشير طاقته ٠٢ل/ث والينابيع الحارة تتواجد في كل من بلدية، المهير، الماين، المنصورة، وتساهم هذه الينابيع خاصة بتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب و من جهة أخرى الينابيع الحارة تستخدم للحمامات.

١-٣- المؤهلات البشرية:

أ- تطور حجم السكان: تزايد غير مستقر

جدول رقم(٢): "تطور سكان ولاية البرج من ١٩٦٦-٢٠٠٨م"

السنة	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٨	٢٠٠٨
عدد السكان(ن)	١١٦٦١٦	١٧٦١١٧	٤١٦٦١٥	٦٢٣٠٠٩	٦٩٨٥٨٥

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ٢٠٠٨م

يمكن تقسيم تطور حجم سكان ولاية البرج إلى عدة مراحل حسب معطيات الجدول رقم (٠٢)، قدر عدد سكان ولاية البرج بـ ١١٦٦١٦ نسمة في سنة ١٩٦٦م، ليرتفع عدد السكان إلى ١٧٦١١٧ نسمة في سنة ١٩٧٧م، ويمثل الفارق بين التعدادين بـ ٥٩٥٠١ نسمة وهي زيادة ضعيفة في هذه الفترة ، وفي سنة ١٩٨٧م نسجل ٤١٦٦١٥ ساكن أي بزيادة ٢٤٠٤٩٨ ساكن وهذه الزيادة معتبرة مقارنة مع الفترة السابقة فقد قدر الفارق في الزيادة بأربع مرات على الفترة السابقة، فهذه الفترة تزامنت مع الترقية الإدارية لسنة١٩٨٤م، وفي سنة ١٩٩٨م قدر عدد سكان منطقة الدراسة بـ ٦٢٣٠٠٩ ساكن وبفارق قدر بـ٢٠٦٣٩٤ نسمة، وفي سنة ٢٠٠٨م، لم تشهد الولاية زيادة معتبرة في حجم السكان حيث قدر العدد الإجمالي للسكان في هذه الفترة بـ٦٩٨٥٨٥ نسمة أي بزيادة قدرها ٧٥٥٧٦ نسمة وهي زيادة ضعيفة مقارنة مع الفترات السابقة بسبب وجود هجرة سكانية ، فالموقع الإداري والجغرافي وأساليب التنمية كلها عوامل ساهمت في تهميش هذه البلديات

ب-الكثافة السكانية: تتناقص كلما اتجهنا من مركز الولاية نحو الأطراف

يختلف توزيع الكثافة السكانية من بلدية إلى أخرى ومن وسط طبيعي إلى أخر، الخريطة رقم(٠٤)، تتركز الكثافة السكانية العالية في وسط الولاية أي في المنطقة السهلية حيث قدرت بـ

٢٠٨٨.٥٦ ن/كلم مثل بلدية البرج وبلدية راس الواد وبلدية أولاد دحمان، بينما نجد البلديات ذات الكثافة المتوسطة (٢٩٣.٢٩-٢٠١.٥٠ ن/كلم^{٢})، تقع هي الأخرى في المنطقة السهلية بالقرب من مركز الولاية، أما البلديات ذات الكثافة الضعيفة والضعيفة جدا فأغلبها بلديات حدودية تقع على أطراف الولاية وتمثل المناطق الجبلية سواء كانت الشمالية أو الجنوبية. مثل بلدية ثنية النصر، أولاد سيدي إبراهيم، تافرق .

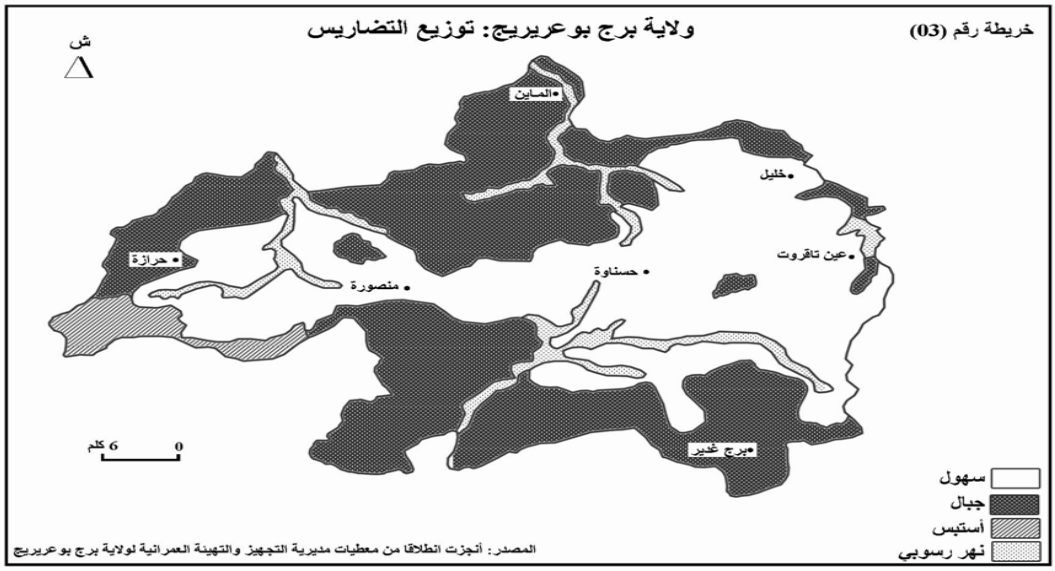

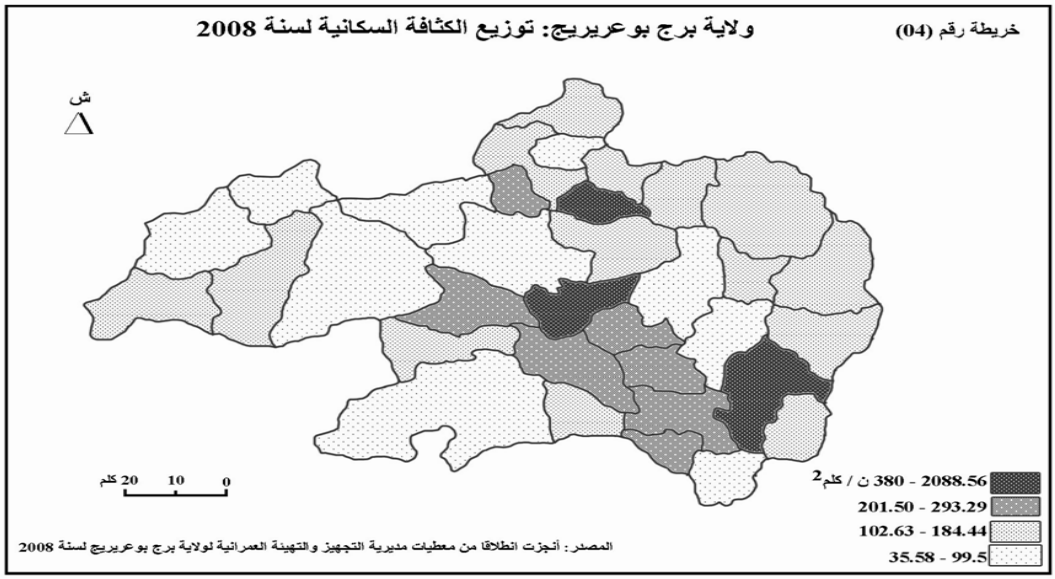

ثالثا: تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية البرج:

٣-١- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

أ- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة (كتفي، ٢٠٠٦م)

ب-أهداف المخطط الوطني:

١- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية
٢- الاندماج في الاقتصاد الوطني
٣- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي
٤- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن
٥- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي
٦- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين
٧- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف و تكييف الإنتاج)
٨- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي
٩- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي (كتفي،٢٠٠٦م)

ج- محاور المخطط الوطني :

✓ **المحور الأول:**
- البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية
- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية

✓ **المحور الثاني:**
- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية
- برنامج التشغيل الريفي
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء

و قد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية وهي:
- تحقيق الأمن الغذائي الذي به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء الموارد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه
- تنمية المنتجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية
- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

د- وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية:

✓ **الجانب المالي:**

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:**

أنشا بموجب قانون المالية لسنة ٢٠٠٠م هدفه تدعيم الاستثمارات في إطار تطوير الفلاحة وتمويل الفلاحين وأهم النشاطات التي من دعم الصندوق هي، تطوير الإنتاج والإنتاجية ،تثمين المنتجات الفلاحية، التسويق والتخزين والتصدير، تطوير الري الفلاحي، حماية وتنمية الثروات الحيوانية والنباتية، المخزون الأمني، حماية مدا خيل الفلاحين، دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية.

- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:**

أنشا بموجب قانون المالية لسنة ١٩٩٨م هدفه تنشيط استعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية العامة للامتيازات الفلاحية GCA.

- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:**

تتمثل مهامه أساسا في إنجاح البرامج الفلاحية وفق ثلاث أبعاد وهـــي هيئـــة للاقتـــراض ،التامين الاقتصادي ، محاسب للصناديق العمومية.

هـــ- الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

وأهمها مديرية المصالح الفلاحية، والغرفة الفلاحية والناحية المالية لدينا الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

٣-٢- دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في التنمية المحلية في ولاية البرج:

٣-٢-١- حماية الموارد والمنتوج:

أ- إعادة تأهيل وتثمين الأراضي ذات محدودية الإنتاج عن طريق:

- توسيع المساحات الزراعية على ١٢٥٩ هـــ
- توسيع مساحة الأشجار المثمرة على ٢٩٦٦ هـــ
- توسيع المساحة الزراعية المسقية على ١٤٦٦١هـــ
- تكثيف الحبوب على مساحة ٨١٨٩٢ هـــ
- إنشاء٢٣ محيط خاص بالأشجار المثمرة
- عملية تشجير وإعادة تأهيل ٥٢٠٠ هـــ

ب-تأهيل المستثمرات الفلاحية:

- إنشاء مستثمرات فلاحية على مساحة ١٠٣٥٥٩ هـــ

ج- حجم الاستثمار:

- اعتماد ٤٩٤٣ مشروع بمبلغ إجمالي قدر بـــ ٥.٨١١.٦٢٤.٠٠٠ د ج

د- تطوير الهياكل القاعدية الفلاحية:

- إنشاء ٨ مشاتل على مساحة ٧٢ هـــ
- إنجاز ١٦٥ بئر عميق وتهيئة ١٣ مصدر مائي
- إنشاء ٤٢٠ حوض مائي و ٣١٥ تجهيز للضخ
- إنشاء٢٣ محيط خاص بالأشجار المثمرة
- تهيئة الطرق على مسافة ٣٥كلم
- إنشاء غرف التبريد
- إنشاء ٨ مكاتب دراسات
- إنشاء ٦ وحدات للأبقار

٣-٢-٢- المساهمة في الإنتاج المحلي النباتي والحيواني:

أ- تطور إنتاج المحاصيل الزراعية لولاية البرج للفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥م):

جدول رقم (٣): "تطور إنتاج المحاصيل الزراعية (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) لولاية البرج "

السنوات	حبوب	بقـــول جافة وخضراوات	أعلاف	أشجار مثمرة
٢٠٠٠	١٣٧٥٠٥	٩٨٥٥٥	١٧٩٠٠	٧٣٩٩٩
٢٠٠١	٤٩٢٢٩٠	١٣٤٠٩٣	١٠٥٣٤٢	٥٩٩٥١
٢٠٠٢	٢٢٤٥٠	٦٣٢١٤	١١٢٢٤	١٠٦٩١٧
٢٠٠٣	١٠٤٣٨٠٠	١٠٣٩٥٠	٣٠٥٧٨٠	١٥٤٧٠٤
٢٠٠٤	٩٣٨٠٠	٨٠١٠٠	٤٠٢١٧٠	١٢٢٣٠٠
٢٠٠٥	١٠١١٣٩	٩٣١٠٠	١٤٠٢٥٠	١٠٠٢٠٠

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية البرج ٢٠١٠م

شكل رقم (١) "تطور إنتاج المحاصيل الزراعية (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) لولاية البرج "

حسب معطيات الجدول الثالث والشكل رقم (١) ، سجل محصول الحبوب أكبر إنتاج له في سنة ٢٠٠٣م، بـ ١٠٤٣٨٠٠ق وأقل إنتاج له سنة ٢٠٠٢م، بـ ٢٢٤٥٠ ق، وفيما يخص البقول الجافة والخضروات سجل هذا المنتوج أكبر قيمة له في سنة ٢٠٠١م، بـ ١٣٤٠٩٣ ق، وأقل قيمة له في سنة ٦٣٢١٤ق، وبالنسبة لمنتوج الأعلاف سجل أكبر قيمة له في سنة ٢٠٠٣م، بـ ٤٠٢١٧٠ ق، وأقل قيمة في سنة ٢٠٠٢م، بـ ١١٢٢٤ق، وفي الأخير الأشجار المثمرة، التي سجلت أكبر منتوج في سنة ٢٠٠٣م، بـ ١٥٤٧٠٤ق، وأقل منتوج في سنة ٢٠٠١م، بـ ٥٩٩٥١ ق، ومن خلال هذه المعطيات نستنتج التذبذب في الإنتاج من سنة إلى أخرى، مع تطور ملحوظ في منتوج الأشجار المثمرة.

ب-تطور الإنتاج الحيواني لولاية البرج للفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٥م)

جدول رقم (٤): توزيع الإنتاج الحيواني (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) لولاية البرج

السنوات	لحم أحمر	لحم أبيض	الحليب	البيض	عسل
٢٠٠٠	٣٥٩٧٦	٣٠٣٦٢	٢٦٨٩٦٠٠٠	١٢٦٩٤٨٠٠٠	٨٦١٠
٢٠٠١	٤١٤٦٠	٢٨٧٠٢	٢٧٧٢٨٠٠٠	١٥٥٨٨٧٠٠٠	١٦٤٠٠
٢٠٠٢	٤٨٤٦٥	٤٤٢٤٤	٢٤٦٢٧٠٠٠	١٦٤٦٧٥٠٠٠	١١٠٠٠
٢٠٠٣	٤٨١٩٠	٤٨٩٦٠	٢٩٧٢٦٠٠٠	١٩٢٨٧٠٠٠٠	٣٦٦٠٠
٢٠٠٤	٤٧٨٠٠	٤٩٢٠٠	٣٠٨٠٧٠٠٠	٢٠٠٦١٥٠٠٠	٣٧٩٠٠
٢٠٠٥	٤٨٢٠٠	٥٣٨٤٠	٣٦٥٠٨٠٠٠	٢٣٨٠٣٦٠٠٠	٣٨٥٠٠

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية البرج٢٠١٠م

يتميز الإنتاج الحيواني في المنطقة المدروسة بالتطور المستمر من سنة إلى أخرى، وهذا ما تشير إليه معطيات الجدول رقم(٤)، والشكل رقم (٢) و(٣)، بحيث انتقل إنتاج اللحوم الحمراء من ٣٥٩٧٦ق، سنة ٢٠٠٠م، إلى ٤٨٤٦٥ق سنة ٢٠٠٢ م، كذلك بالنسبة للحوم البيضاء التي سجلت سنة ٢٠٠٠م، ٣٠٣٦٢ق، ليرتفع الإنتاج إلى ٥٣٨٤٠ ق سنة ٢٠٠٥م، كما نسجل ارتفاع مستمر في إنتاج الحليب من سنة إلى أخرى حيث قدر الإنتاج في سنة ٢٠٠٠م، بـ ٢٦٨٩٦٠٠٠ ل، ليسجل ٣٦٥٠٨٠٠٠ ل، سنة ٢٠٠٥م، وهذا ما ينطبق على إنتاج البيض الذي شهد زيادة مستمرة من ١٢٦٩٤٨٠٠٠ بيضة سنة ٢٠٠٠م، إلى ٢٣٨٠٣٦٠٠٠ بيضة سنة ٢٠٠٥م، وفيما يخص العسل و رغم حداثة المنطقة في إنتاجه فإنه يسجل كذلك معدلات إنتاج مستمرة من سنة إلى ففي سنة ٢٠٠٠م، قدر الإنتاج بـ ٨٦١٠ ك ، ليرتفع الإنتاج إلى ٣٨٥٠٠ ك، سنة ٢٠٠٥م.

شكل رقم (٢) "تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في ولاية البرج للفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٥م)"

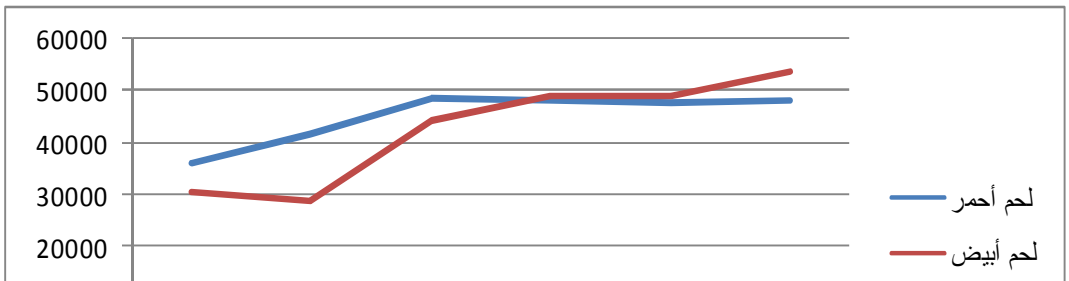

شكل رقم (٣) "تطور إنتاج الحليب والبيض في ولاية البرج للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م)"

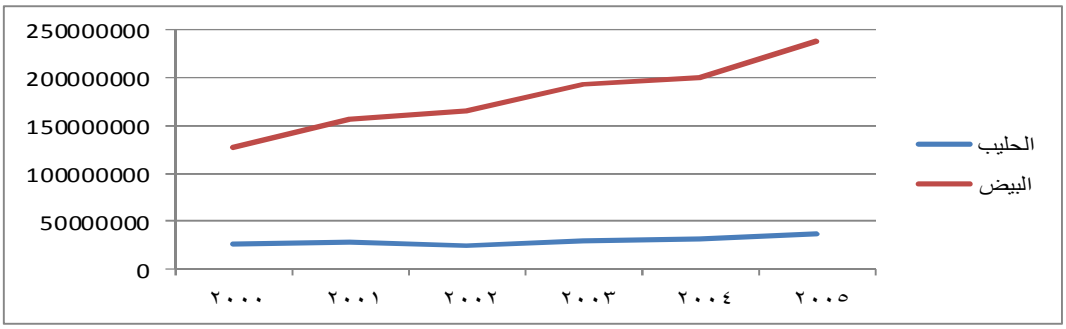

٣-٢-٣- التشغيل:

جدول رقم (٥): عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية البرج

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	المجموع
عدد العمال	٣٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٤٨٥	٤٨٢٤	٧١٥٩	٢٩٤٦٨

المصدر: مديرية الفلاحية لولاية البرج٢٠٠٦

انطلاقا من الجدول رقم (٤) والشكل المرفق رقم (٤)، نلاحظ أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ساهم في تغطية سوق الشغل على مستوى ولاية البرج حيث سجلنا في سنة ٢٠٠٠م، توفير ٣٠٠٠ منصب شغل، وفي سنة ٢٠٠٢م تم استحداث ١٠٤٨٥ منصب شغل و٧٠٠٠ منصب شغل في سنة ٢٠٠٤م، ومن هذا المنطلق فلقد ساهم هذا المخطط في القضاء على البطالة ولو جزئيا في منطقة الدراسة بتوفير عدد معتبر من مناصب الشغل والذي يعد أحد المحاور الأساسية التي جاء من اجلها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتوزعت مناصب الشغل على تربية الأبقار والأغنام والدواجن، بالإضافة إلى استصلاح الأراضي بالإضافة إلى قطاعات الغابات .

شكل رقم (٤) عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية البرج

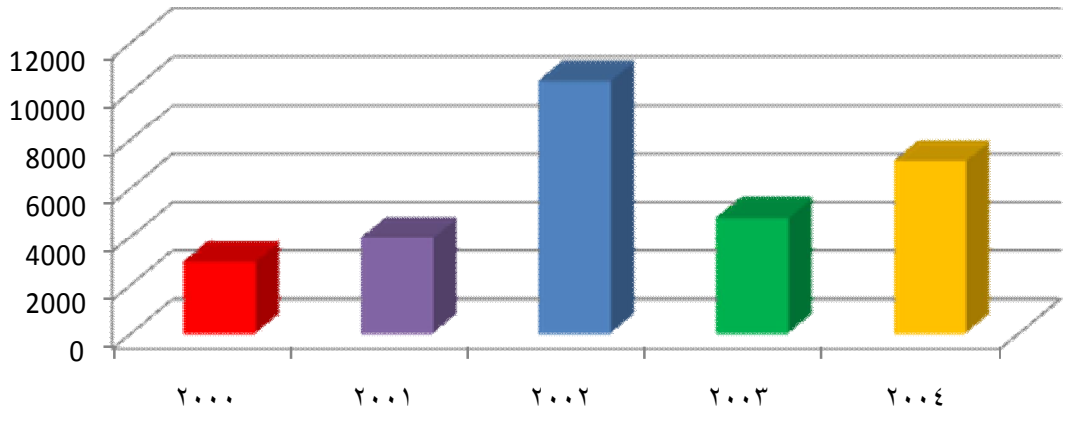

من أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- تتمتع ولاية البرج بإمكانيات طبيعية معتبرة، تتمثل في تنوع الأوساط الطبيعية وامتداد واسع لمنطقة السهول بشكل طولي من الشرق إلى الغرب حيث تشكل ٥٠% من مجال الولاية، بالإضافة إلى الثروة المائية بوجود سد في المنطقة، وطبقات مناخية تساعد على تنويع الزراعات
- تحتوي منطقة الدراسة على مؤهلات بشرية حيث نلاحظ تزايد عدد السكان من تعداد إلى اخر مع تسجيل كثافات سكانية عالية خاصة المنطقة السهلية
- شمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية البرج تقريبا جميع فروع النشاط الفلاحي من هياكل قاعدية، واستثمار والحفاظ على الموارد والمنتوج، وسوق الشغل
- نتائج ضعيفة بالنسبة للإنتاج النباتي لمنطقة الدراسة حيث نلاحظ تذبذب وعدم استقرار في المردود النباتي وهذا ما يعني عدم فعالية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية البرج
- نتائج إيجابية بالنسبة للإنتاج الحيواني لمنطقة الدراسة حيث نلاحظ الزيادة في الإنتاج من سنة إلى اخرى لجميع المنتجات
- ساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية البرج في توفير عدد مناصب شغل لا بأس به في الفترة (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م)

توصيات:

- توسيع المساحات الزراعية خاصة المسقية
- دعم إنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل الأعلاف المرتبطة بتربية الحيوانات
- زيادة تدعيم الفلاحين من طرف الدولة وتكوينهم تقنيا
- تحديد المؤهلات الزراعية للولاية بتقسيم المجال إلى مناطق متجانسة(بهدف التخصص)
- تقييم دقيق للحاجيات المالية لكل فرع من فروع النشاط الفلاحي
- وضع مشاريع جوارية للتنمية الريفية من اجل التكفل الأحسن للفلاح
- توفير الشروط التقنية والادارية لدخول البرنامج
- تنظيم ايام دراسية وملتقيات وحملات توعية للفلاحين
- لا بد من مواصلة مجهودات التنمية لرفع مستوى الفلاحة الجزائرية

المراجع:

١- التابعي كمال١٩٩٣م، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٥٠

٢- باشي أحمد ٢٠٠٣م، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد٠٢، ٣٢٠-٣٥٠

٣- بن الطاهر الحسين ٢٠١٢م، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد ٢٤، ٢٥١-٢٦٥

٤- غربي فوزية ٢٠٠٨م، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتورا، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٤٠٠

٥- فرحات توفيق ٢٠٠٩م، إنتاج الحليب في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية قسنطينة بين تحقيق الاكتفاء الذاتي وواقع التبعية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٣٠١

٦- كتفي سلطانة ٢٠٠٦م، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر،٢٠١

٧- منال طلعت محمود ٢٠٠٣م، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٥٠
٨- منى رحمة ٢٠٠٠م، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٣٨٠
9- abdurahmane hersi 1981, les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, o.p.u Alger 300
10- hadibi a et autres 2008, analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmeter de la mitidja oust algérie, actes du 4 atelier régional du projet sima, mostaganem, algérie,200
11- marc cote 1983, les mutations rurales en Algérie ,le cas de hautes plaines de l'est o.p.u , alger, algérie, 300
12- mourad boukella 2008, politiques agricoles, dépendence et sécurité alimentaire, éditions friedrich ebert, alger, algérie,150
13- Pecqueur bernard 1989, le développement local, éditions Syros, paris, France 200
14- toulait hocine1988, l'agriculture algérienne les causes de l'échec, o.p.u, Alger, 350

The Role of the National Agricultural Developement Plan in Local Developement in the Case of Algeria, the State of Willaya Bordj

Zohier Saifi

Department Earth Science (Science de la terre) Univ. Mohamed khider Biskra Alegria

Abstract:

The agricultural sector Constitute a priority in the economic policies of Algeria since independence and highlights it through legislation and legal texts and changing real estate ownership experienced by this sector, professionals starting from the stage of self-governance in 1962 until the stage of the nineties the emergence of the National Plan for Agricultural Development, we will try in this study to identify the role of national Plan for Agricultural Development in local development at the level of the state of the bordj wilaya**.**

Keywords: Local development - National Plan for Agricultural Development - Local resource-enploi- production